Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تحسين أداء المكتبة الوطنية الجزائرية وتطوير مقوماتها المكتبية: رؤية وتصور مقترح

Améliorer les performances de la Bibliothèque nationale algérienne et développer ses aptitudes bibliothécaires : Vision et visualisation, proposition

نعاس عماري- Amari Naas
جامعة زيان عاشور بالجلفة
n.amari@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام : 2020-10-27 **تاريخ القبول :** 2021-03-03

ملخص

يرى الباحث أن تحسين أداء المكتبة الوطنية الجزائرية في تقديم خدماتها المكتبية ، يكمن بالدرجة الأولى في التخطيط العلمي لاستغلال الإمكانيات المتاحة بالمكتبة ، والارتقاء بمستوى الخدمات الحالية وتطويرها واستحداث خدمات أخرى عن طريق تقويم الإمكانيات والمقومات التي تستند عليها المكتبة الوطنية في تقديمها لتلك الخدمات .

وهذا ما عمل عليه الباحث في دراسته هذه ، إذ اجتهد في تقديم تصور لخطة تطويرية بعد أن قام الاطلاع على عدد معتبر من الدراسات والأبحاث المنشورة ، ومتابعة آخر المستجدات في المجال، والتي تّم الركون إليها في سبيل رفد هذه الدراسة ببعض الرؤى التطويرية ، ولعله من المفيد قولاً أن تقديم تصور شامل ودقيق لمخطط التطوير لن يستطيع الباحث بمفرده أن يقوم بتصميمه وبنائه، لأن مثل هذا العمل أو التصور يحتاج إلى تضافر جهود عدد كبير من الجهات ذات العلاقة ، لذا يأمل الباحث أن تعمل المكتبة الوطنية الجزائرية ممثلة في القائمين عليها بدراسة هذا التصور ، والعمل على تقويمه ، ومن ثم تبنيه خصوصاً في ظل المكانة التي تتمتع بها المكتبة الوطنية ، على الرغم من قلة الإمكانيات المتاحة حالياً بالمكتبة الوطنية ، وغير الكافية لتطوير الأداء وتحسين الخدمة المكتبية ، وبالتالي الحاجة لوضع مزيد من الإمكانيات مع ترشيد ما هو متاح وتوجيهه الوجهة الصحيحة .

الكلمات المفتاحية :

المكتبة الوطنية الجزائرية ، تحسين الأداء ، المقومات المكتبية ، الخدمة المكتبية ، تصور مقترح.

Résumé

Le chercheur estime que l'amélioration des performances de la Bibliothèque nationale algérienne dans la fourniture de ses services documentaires réside principalement dans la planification scientifique pour l'exploitation des moyens disponibles dans la bibliothèque, la l'élévation et le développement des services actuels et la création d'autres services en évaluant les moyens et les aptitudes sur lesquels La Bibliothèque nationale compte pour fournir ces services.

C'est ce sur quoi le chercheur a travaillé dans son étude, puisqu'il s'est astreint à présenter une visualisation proposée, après avoir étudié un nombre considérable d'études et de recherches publiées, qui ont été utilisées pour compléter cette étude avec quelques visions et propositions. le chercheur espère que la Bibliothèque nationale algérienne agira en tant que représentant auprès de ses responsables d'étudier cette perception, de travailler à son évaluation, puis de l'adopter, notamment au vu du statut dont jouit la Bibliothèque nationale, malgré le manque de moyens actuellement disponibles dans la bibliothèque, et insuffisants pour développer les performances et améliorer le service de la bibliothécaire, et donc la nécessité de développer plus de moyens, tout en rationalisant ce qui est disponible et l'orienter dans la bonne direction.

***Mots-clés**: La Bibliothèque nationale algérienne, amélioration des performances, aptitudes bibliothécaire, service de bibliothécaire, une visualisation proposée*

تمهيد :

من المعروف أن مجالات التطوير بعامة في المكتبات ومراكز المعلومات تقوم على تحليل الوضع الراهن وتحديد الظروف المستقبلية ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتحول من حال إلى حال ، لذلك كان وضع الخطط اللازمة لإنمائها وتطويرها وتوسيع أنشطتها وزيادة فعاليتها يُعد مقدمة ضرورية لتحقيق أهدافها وتدعيم وجودها ، ومن المبادئ الأساسية للتخطيط الفعال التعرف أولاً على الوضع الراهن ، وتحديد كفاية المقومات الأساسية للخدمة المكتبية ، وقياس فعاليتها وقدرتها على تحقيق أغراضها ووظائفها ،وتحديد مستوى أداء الخدمات والأنشطة التي تؤديها ، وأخيراً تقييم مدى نجاح أو فشل هده الخدمات في تحقيق الأهداف الموضوعة وتلك توطئة لوضع الخطط المستقبلية .[1]

فعلى الرغم من توافر عدد من الدراسات والتقارير السنوية لمصالح المكتبة وأقسامها، وكذا الرسائل الجامعية سواء على مستوى الماجستير والدكتوراه التي أعدت حول المكتبة الوطنية الجزائرية ، والتي تناولت المكتبة الوطنية بالوصف والتحليل وتقديم التوصيات والمقترحات.

إلا أن التغلب على المشكلات والصعوبات التي من شأنها أن تعيق تقديم خدمات فعّالة بالمكتبة الوطنية، يتطلب الأمر النظر في الحلول الشاملة المتكاملة التي تعالج الوضع ككل ، ولا تنظر إلى كل جزئية على حدة، وهذا ما سوف تحاول أن تعمل عليه هذه الدراسة .

وهنا لا يدّعي الباحث أن خطة التطوير هذه لها قصب السبق في ذلك على مستوى الدراسات الأكاديمية ، وإنما هي حصيلة اجتهاد الباحث في تتبع عدد معتبر من الدراسات والأبحاث المنشورة ، ومتابعة آخر المستجدات في المجال، والتي تّم الركون إليها في سبيل رفد هذه الدراسة ببعض الرؤى التطويرية ، في محاولة من الباحث لتكييفها على واقع أداء المكتبة الوطنية الجزائرية .

وتجدر الإشارة أن اغلب الدراسات الأكاديمية التي أجريت حول أداء المكتبة الوطنية الجزائرية وخدماتها، قد خلصت إلى وجود ضعف في بعض المقومات المادية والبشرية و التنظيمية ، وأنها بوضعها الحالي تمثل معوقات تحول دون تقديم خدمات ناجعة تلبي احتياجات المستفيدين .

وعليه فإن تقديم خدمات معلوماتية متطورة ليس بالعملية التي يمكن تنفيذها من خلال قرار يتخذه مسؤول أو اقتراح يرفعه مستفيد أو باحث ، إنما العملية متشابكة جداً ، ويحتاج القيام بها وجود بنية تحتية قوية في المكتبة والتي منها: وجود الكادر المتخصص والقادر على تلبية احتياجات المستفيدين ، و تكامل مجموعة المكتبة وتغطيتها لجميع المواضيع ، والتجهيزات التقنية اللازمة لتقديم الخدمات المعلوماتية [2] ، وعليه يشير الباحث في السطور القادمة إلى أهم المقومات الأساسية التي تساهم في تحسين أداء المكتبة الوطنية الجزائرية وتجويد خدماتها .

1-1/ المقومات التنظيمية والإدارية :

1-1-1/ تفعيل المجلس العلمي للمكتبة الوطنية الجزائرية :

على الرغم من إقرار المرسوم التنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 2 محرم عام1414هـ الموافق 22 يونيو سنة 1993 باعتماد كل من المجلس الاستشاري و المجلس العلمي المشكلان بالأساس للتخطيط والتطوير والاستشارة ، إلا أن كل ذلك لم يُفعّل على أرض الواقع ، وعليه يرى الباحث إعطاء دفعة لإحياء المجلس العلمي ، وذلك من خلال تغيير مسمى هذا المجلس باعتماد تسمية " **لجنة التخطيط والتطوير** " حتى تتوافق والمهام الملقاة على عاتقها .

ولنجاح المكتبة الوطنية في تأدية مهامها ووظائفها ، على اللجنة المقترح تفعيلها العمل على اتخاذ بعض التدابير ، التي من شأنها ترقية أداء المكتبة الوطنية بصفة عامة ، وتحسين وتجويد مقومات الخدمة المكتبية بصفة خاصة ومن جملة تلك التدابير التي يجب أن تُعنى بها :

- التعرف على أنواع المستفيدين وفئاتهم وتحديد احتياجاتهم ، لتوفير الخدمات بما يتناسب مع كل منهم سواء كانوا فعليّين أو محتملين.
- تفهم حاجات المستفيدين الفعلية بشكل جيّد والأخذ بمقترحاتهم ، من خلال إعطاءهم دور في مهمة اختيار المواد التي يرغبون في توافرها بالمكتبة ، والتي منها اعتماد لجنة أصدقاء المكتبة
- ينبغي أن تسعى اللجنة المقترحة لتفعيل سجلات الشكاوى و الاقتراحات ، فعلى الرغم من وجود هذه السجلات في بعض مصالح المكتبة ،إلا أنها تؤدى بطريقة روتينية وغير مجدية ، وعليه من أهم ما ينبغي مراعاته في هذا الصدد [3] :
  - وضع صناديق الشكاوى والاقتراحات وسجلاتها في أمكنة واضحة للمستفيدين مثل مداخل القاعات و الفضاءات .
  - الكشف الدوري لهذه الصناديق ووضع آلية لتفريغها .
  - سرعة الاستجابة المسؤولين لمشكلات المستفيدين .
  - إبلاغ المستفيدين بما تم اتخاذه من إجراءات بصدد اقتراحاتهم .
  - تعليق خطاب شكر للمستفيد في بهو المكتبة الرئيسي، في حالة ما إذا نتج عن اقتراحه أو ملاحظاته تطوير فعلي في الخدمة ، أو في تلافي سلبيات حقيقية في المكتبة.
- العمل على تسهيل تقديم الخدمة والابتعاد عن التعقيدات .

- الاهتمام بسياسات بحوث الخدمات وتطويرها ، و يمكن الاستفادة من تجارب الدول الغربية في وضع الاستراتيجيات وإعداد الخطط ومتابعة تنفيذها.
- العمل على كسب تأييد الإدارة لأفكار الخدمات الجديدة وتجربتها وتنفيذها .
- السعي لتوفير الموارد والإمكانيات البشرية والمادية المطلوبة لإعداد خدمات جديدة
- تحديث مصادر المعلومات التي تقدم للمستفيدين وشموليتها وكفايتها ، من خلال التنسيق مع المصالح المعنية (التزويد ،الإهداء والتبادل)
- المرونة الكاملة لدى المسؤولين عن التخطيط ، ووضع استراتجيات العمل.
- التعرف الدوري على رد فعل المستفيد على الخدمات التي تقدم له من خلال عمل استطلاع لآرائهم واتجاهاتهم من فترة لأخرى ،خصوصاً في ظل افتقار المكتبة الوطنية لمثل هذه الدراسات.
- الاهتمام بالدراسات الأكاديمية والبحوث التي ينتجها الباحثون على مستوى المكتبة الوطنية ، والعمل على تنفيذ مقترحاتها وتوصياتها وفقاً للإمكانيات المتوافرة ووفقاً لواقعية طروحاتها
- تنمية العلاقات المهنية بين المكتبة الوطنية والمؤسسات المماثلة والجامعات ودور الوثائق العالمية الأخرى لتبادل الخبرات والممارسات العلمية والعملية ،من خلال تفعيل مصلحة التكوين والتعاون.
- دعم جميع الإجراءات التي تهدف للمحافظة على التراث الوطني من خلال الاعتناء أكثر بالمصالح المعنية بذلك ، وعلى رأسها مصلحة المخطوطات والكتب النادرة .
- الأخذ بجميع مظاهر التقنيات الحديثة التي من شأنها رفع مستوي الخدمات المكتبة الوطنية ، وتقديم خدمات جديدة تتوافق وتطلعات المستفيدين منها.
- وضع الأولويات كخطوة أساسية مبدئية .
- وضع تقارير دورية مكتوبة تحدد أهداف كل مصلحة من المصالح التي تقدم خدمات مباشرة للمستفيدين ، وما تم إنجازه منها والمعوقات التي ظهرت في كل مرحلة تنفيذية. وذلك بالاستعانة بالتقارير السنوية لها ، والتي تمثل أهمية بالغة في تشخيص واقعها ومشاكلها .
- على اللجنة أن يأخذ بعين الاعتبار التخطيط لإقامة مشاريع ضمن الخطط السنوية المعدة تبعاً للمستجدات التي تحصل ، ويجب دراسة أي مشروع قبل البدء به ، وهذه الدراسة تتضمن:
  - طبيعة المشروع ؟
  - هل هناك حاجة فعلية له ؟
  - ما هي المتطلبات من حيث التمويل، الأيدي العاملة، مصادر المعلومات، مستلزمات التنفيذ
  - من هي الجهات المستفيدة من المشروع ؟
  - وقد يكون من هذه المشاريع :
    - ✓ ربط المكتبة الوطنية بشبكة معلومات مع المكتبات أو المراكز الوطنية في مقدمتها مركز Cerist .
    - ✓ يمكن أن يكون المشروع الآخر تأهيل المكتبات المطالعة العمومية [4] البلدية منها و الولائية للاندماج والاستفادة من الخدمات والخبرات التي تقدمها المكتبة الوطنية .
    - ✓ إنشاء العديد من قواعد البيانات الببليوغرافية الوطنية وتحديث بياناتها باستمرار.
- أن تُخضع اللجنة المقترحة أنشطة المكتبة الوطنية وخدماتها للتقييم المستمر طبقاً لمؤشرات أداء كمية ونوعية إسهاماً في تحسين كفاءة هذا الأداء ورفع مستوى فعاليته ، ويستند هذا الأساس إلى أن المكتبة

الوطنية مثلها في ذلك مثل أي مؤسسة في المجتمع يتعين أن يخضع أداءها للرصد والتقييم ومن ثم المساءلة ضماناً للتحقق من أن الاستراتيجيات التي وضعت وبرامج التشغيل التي نفذت وحققت أهدافها ، ويتضمن ذلك تسجيل إحصاءات من كل الأنشطة والخدمات التي تؤديها المكتبة خلال فترات محددة ، وكذلك تطوير تقنيات لقياس هذه الأنشطة والخدمات وتحديد مؤشرات للأداء ، والتي منها :[5]

- **مؤشرات مدى الإفادة من الخدمات :**
  - نسبة أعضاء المكتبة إلى مجموع السكان في المنطقة التي تخدمها المكتبة.
  - عدد واقعات الإعارة لكل عضو / لكل فرد.
  - معدل التردد على المكتبة لكل عضو / لكل فرد.
  - معدل تداول الأوعية.
  - عدد الاستفسارات لكل عضو / لكل فرد.
  - عدد واقعات الإعارة لكل ساعة من ساعات العمل.
  - عدد مرات الوصول إلى الخدمات الإليكترونية ومواد غير الكتب وغيرها.
- **مؤشرات الموارد المتاحة :**
  - نصيب العضو / الفرد من مجموع رصيد المكتبة من الأوعية.
  - نصيب العضو / الفرد من مجموع عدد الطرفيات أو الحاسبات الآلية.
  - نصيب العضو / الفرد من مجموع الطرفيات أو الحاسبات المخصصة لاستخدام فهرس المكتبة المتاح على الخط المباشر.
  - نسبة الموظفين العاملين إلى مجموع عدد المسجلين بالمكتبة الذين تخدمهم المكتبة.
- **مؤشرات التكلفة:**
  - تكلفة كل شكل من أشكال الخدمات / لكل فرد.
  - تكلفة العضو / الفرد.
- **مؤشرات المقارنة:**
  - بيانات إحصائية مقارنة مع مكتبات وطنية مماثلة لتحديد المستوى.

وعليه يرى الباحث أنه لو فُعّلت اللجنة من خلال الوظائف والمهام والخطط التي سيقت، فسوف تعتبر المكتبة الوطنية أحد أجهزة الدولة الخدمية التي يُشار إليها بالبنان .

2-1-1/ تطوير الهيكل التنظيمي:

اتضح للباحث أن الهيكل التنظيمي غير مفعل خصوصاً في الجانب التقني المتعلق بالمصالح التقنية ، إذ تبين أنه تفتقر إلى التخطيط السليم ، وعليه فإن أي خطة تطوير حالية أو مستقبلية تعتمد اعتماداً كلياً على وجود هيكل تنظيمي إداري ووظيفي واضح المعالم، وموصف توصيفاً علمياً جيداً، ويري الباحث – في هذا الصدد- أن تبدأ عملية التطوير والتحديث في المكتبة الوطنية بإعادة هيكلة تنظيماتها الإدارية والوظيفية، حيث يقترح الباحث الخطوات التالية :

- دراسة الهيكل التنظيمي الحالي والتعرف إلى سلبياته وأوجه النقص فيه .
- وضع تنظيم إداري يتناسب وطبيعة العمل في المكتبة الوطنية وأهدافها المعلنة والمهام الموكولة إليها بصفتها مكتبة وطنية .
- العمل على إضافة بعض الأقسام والوحدات لبعض المصالح وإدراجها وإقرارها في الهيكل التنظيمي الرسمي .
- إعداد قوائم بالعاملين الحاليين بالمكتبة الوطنية تشتمل على مؤهلاتهم الدراسية وخبراتهم والدورات التدريبية التي حصلوا عليها وأعمارهم

وسجلهم الوظيفي وغيرها من المعلومات التي تحدد سماتهم، وتساعد في التعرف إلى قدراتهم المهنية والإدارية.

- تثبيت العاملين الحاليين في الوظائف المقترحة بالهيكل التنظيمي الوظيفي الجديد، كل حسب مؤهلاته وخبراته .
- العمل على تعيين عاملين في الوظائف التي لم تشغل عن طريق العمالة الحالية ، بالإضافة إلى زيادة القوى العاملة المؤهلة لتسيير الأقسام والخدمات المراد استحداثها، ووضع خطة زمنية لملء هذه الوظائف، حسب أهمية كل وظيفة لتسيير نظام العمل الإداري والفني على ضوء الميزانية المتاحة للمكتبة الوطنية .
- العمل على تبنى النموذج الهيكلي التالي :

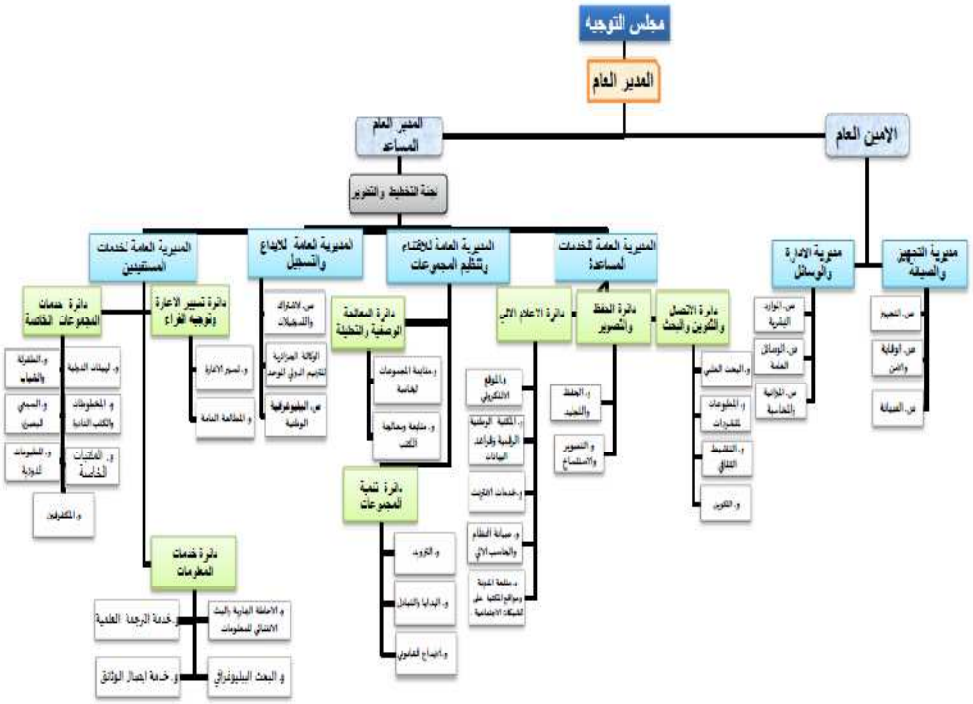

شكل رقم (01) : هيكل تنظيمي مقترح للمكتبة الوطنية الجزائرية (إعداد الباحث)

والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي المقترح يعمل على إعادة تنظيم الأقسام والمصالح وتصحيح بعض المسميات الواردة في الهيكل الذي تعتمده المكتبة الوطنية حالياً ، بالإضافة إلى استحداث بعض الأقسام والخدمات التي سوف يشير إليها الباحث في مواضعها ، والتي وإن كانت تزيد من الأعباء المالية ، إلا أنه يمكن تدارك ذلك بالتخطيط الجيّد لفتح موارد إضافية قد تغطي بعض هذه الاستحداثات على مستوى هياكل المكتبة الوطنية ، ناهيك عن مطالبة القائمين على المكتبة الوطنية بزيادة ورفع من قيمة الميزانية المخصصة لها ، وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها المتطلبات التي تم اقتراحها في مجمل هذه الدراسة .

وبذلك يمكن أن يساهم هذا التنظيم في إعادة ديناميكية العمل من خلال تفادي السلبيات التي كانت تحد من فعالية المكتبة الوطنية وخدماتها ، بالإضافة إلى أنه يلبي إلى حد ما احتياجات وتطلعات المستفيدين والموظفين على حد السواء ، ويمكن للقائمين على المكتبة الوطنية رفع هذا المقترح للجهة الوصية ، والمتمثلة في وزارة الثقافة لإقرار الهيكل التنظيمي ، والعمل على زيادة ميزانية السنوية للمكتبة الوطنية لتدارك الأعباء التي قد تضيفها الهيكلية المقترحة .

1-1-3/ إصدار لوائح وتشريعات مُؤَسِّسَة ومُنَظِمَة للمكتبة الوطنية :

إن السند القانوني والتنظيمي يعد ضرورياً بشكل جوهري ، في تطور أي مؤسسة كانت، فهو الذي يضمن لها قوة التجسيد والاستمرارية ، ولما كانت المكتبة الوطنية الجزائرية تفتقر إلى العديد من اللوائح والسياسات المكتوبة التي تعمل على تأسيس بنيانها التنظيمي والخدمي ، وتحدد أهم خصائصها وأهدافها وإجراءات عملها، فقد ظلت ولا تزال خاضعة لبعض المبادرات الفردية والسياسات الارتجالية ، وقد أظهرت العديد من الدراسات الأكاديمية التي أجريت حول المكتبة الوطنية أن اللوائح والسياسات بالمكتبة الوطنية تعاني من عدة فجوات وتفتقر إلى القواعد القانونية والتنظيمية التي تنظم عملها و خدماتها، ومن أهم هذه الفجوات :

- القانون الأساسي المكتبة الوطنية الصادر في سنة 1993م [vi] أصبح قديماً ولا يتناسب مع تطور التشريعات في الوطن العربي و العالم ، حتى وأن ظهرت بعض التعديلات و التتمات [vii] ، إلا أنّه لا يزال غير شامل ، وهناك نواقص في صياغته ولاسيما في معالجة الجوانب التقنية للعمل المكتبي.

- غياب السياسات التي تبين هياكل العمل وإجراءاته بالمكتبة الوطنية ، وكذا غياب إعداد المعايير الموحدة والمواصفات القياسية وفي تقديم خدمات مكتبية وانجاز مشروعات إعلامية احترافية كمشروع الببليوغرافية الوطنية والفهرسة أثناء النشر، وعليه فمن الضروري أن تعمل المكتبة الوطنية على كتابة أهم السياسات واللوائح المنظمة للعمل ، من أجل تسيير أعمالها الإدارية والفنية والخدمية بعيداً عن الارتجال والعشوائية ، لذلك فإن أول ما ينبغي على المكتبة الوطنية المبادرة بعمله هو إعداد التنظيمات والتعليمات اللازمة والتخطيط السليم والمعمق وذلك لتسهيل العمل ، وينبغي أن تسجل هذه الأعمال والخطط وتوثق ويتم أخذ الموافقة عليها من جهات الاختصاص ، كي تأخذ الصفة الرسمية ويتم تنفيذها.

2-1/ البيئة المادية للمكتبة الوطنية :

على الرغم من أن المكتبة الوطنية تُعد مناسبة إذا ما قورنت ببيئات مادية لمكتبات أخرى محلية (عامة ، جامعية ، متخصصة) ، وعليه فمن خلال مسح البيئة المادية للخدمة المكتبية بالمكتبة الوطنية ، يتبين أن المكتبة تحتوي على العديد من المرافق من موقف سيارات ، ومطعم ونادي ، وقاعات محاضرات ، وقاعات اجتماعات و فضاءات للانترنت ، وقاعات مطالعة ومساحات عمل جماعي ، و فضاءات وأركان خاصة ، وبهو معارض وبنوك إعارة وتوجيه وبحث ومصلى ودورات مياه ومصاعد ، والعديد من الأثاث والتجهيزات رغم كونها ليست بالحداثة المطلوبة ، إضافة إلى تكييف مركزي والدمج بين الإنارة الطبيعية والاصطناعية ، غير أنها بها العديد من النقائص على مستوى البيئة المادية للمكتبة، التي سوف تحاول السطور التالية معالجتها وفق المحاور التالية :

1-2-1/ المبنى :

يأتي المبنى كواحدة من أهم متطلبات التطوير للخدمة المكتبية ، وعليه فان مبنى المكتبة الوطنية بالحامة يصلح لتقديم خدمة مكتبية جيّدة ، إذ روعي في تصميمه المواصفات الجيدة ، إذ توافر في المبنى المرونة والدقة في التصميم الداخلي والبساطة في الشكل الخارجي ، إلى جانب توافر مساحات كافية لتقديم الخدمات والعمليات المكتبية ، إلا أن هذه العوامل لم تكن كافية إذ شابتها بعض النقائص، وعليه لابد من وجود حاجة لخطط مستقبلية تُعنى بمبنى المكتبة الوطنية ،خاصة التغييرات التي لابد من إدخالها في المستقبل فيما يتعلق بتوزيعات المكان ، وذلك مع تزايد عدد المجموعات والموظفين والخدمات ، وأن تتصف بقدر من المرونة بحيث تتكيف مع التطورات المقبلة دون أن تفقد الطابع الوظيفي، ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بخدمات مستشار في شؤون المكتبات متخصص في مباني المكتبات ومعداتها. [viii]

كما يقترح الباحث الاستئناس بالمواصفات التي وضعتها المنظمات والجمعيات المهنية مثل *IFLA* وجمعية المكتبات

الأمريكية *ALA* بوصفها معايير دولية ، كما يمكن الاستعانة بالتجارب الناجحة لبعض المكتبات الوطنية المماثلة كالمكتبة الوطنية الفرنسية ، مكتبة الملك فهد الوطنية .

1-2-2/ الأثاث :

يعد توفير الأثاث المكتبي المناسب وفقا لمواصفات معينة ضرورة أساسية للمكتبة الوطنية ، كما تقتضي الضرورة إضافة نوعيات جديدة من وحدات الأثاث لمقابلة احتياجات الخدمات المستحدثة ، مع ضرورة العمل على ترشيد الأثاث المتعطل نتيجة الاستعمال المتكرر بتصليحه إن كان قابلاً للتصليح وإلا استبعاده مع التشديد على استبداله.

كما يجب أن تعمل المكتبة الوطنية بزيادة الاهتمام بتحديد وحدات قياسية للأثاث في المكتبة الوطنية تراعى فيها النقاط التالية :

- المتانة وقوة الاحتمال على عكس أغلب الأثاث المتواجد بقاعات المطالعة الذي تبين أنه يفتقد إلى المتانة على أن يكون الأثاث بسيطاً ومريحاً وجذاباً في الوقت نفسه .
- المرونة في الترتيب لدواعي التوسع في المستقبل .
- استخدام الأرفف المتحركة حتى يمكن تغيير المسافات بين الرفوف لكي تتناسب وحجم المواد الموضوعة عليها .
- الاقتصاد و سهولة الصيانة .
- ضرورة التنسيق بين الألوان والمواد مع ضرورة التمييز بين أثاث الفئات التي تقوم المكتبة الوطنية على خدمتهم (الأطفال ، الجمهور العام، الباحثين).

1-2-3/التجهيزات :

فيما يتعلق بتجهيزات المكتبة الوطنية يرى الباحث أنها لا تزال دون المستوى المطلوب مقارنة بمكانتها كمكتبة وطنية ، لذلك فمن الضروري عند وضع أي تصور لخطط التطوير حالية أو مستقبلية أن يشتمل على الإجراءات الكفيلة بتبني تجهيزات تتوافق والتطورات المتلاحقة ، مع العمل على استبدال التجهيزات المتقادمة تدريجياً ،كأجهزة الحواسيب ، أو صيانة البعض الآخر منها، والجدية في متابعة أعطالها كالمصاعد وتقنية*Teledoc* لنقل المجموعات وبوابات أمن المجموعات والتكييّف المركزي التي تبين للباحث أنها دائما في حالة تعطل .

و موازاة على ما سبق ينبغي أن تصاغ إستراتيجية تراعي التطورات الحديثة في التجهيزات تؤكد على النقاط الآتية :[ix]

- ضرورة استحداث وحدات للقراءة الآلية .
- الاقتصاد في تجهيزات المصادر التقليدية بشكل يلاءم نوعية مختارة من أحدث المصادر التقليدية .
- تكليف الشركات العربية بتصميم وتنفيذ تجهيزات تتلاءم والطبيعة العربية والحداثة العصرية
- النظر برؤية مستقبلية عند اختيار التجهيزات الملائمة للمكتبة
- مناسبة التجهيزات مع التصميم المعماري للمكتبة .
- الاستعانة بالمتخصصين في المكتبات والمعلومات عند التجهيز.

1-2-4/التهوية والإضاءة " الطبيعية والصناعية " :

على الرغم من توافر مصادر التهوية والإضاءة الطبيعية والصناعية بالمكتبة الوطنية ، إلا أنها تعاني من عدم كفايتها ، لذا يقترح الباحث في هذا الجانب ما يلي :

- يعدل تصميم المبنى باستحداث نوافذ وفتحات من واجهات المكتبة الزجاجية ، وذلك لافتقاد المكتبة الوطنية لها ، ولعل هذا الإجراء يعمل على شيئين اثنين :تجديد التهوية الطبيعية ، والمساعدة على تنظيف واجهات المكتبة بيسر
- من المهم تزويد قاعات المكتبة الوطنية وفضاءاتها بالمزيد من بأجهزة التهوية والتكييف في حالة تعطل نظام التهوية المركزي.

- من المهم مراعاة توزيع المصابيح بالنسبة لتوزيع النوافذ بالقاعات الخاصة بفضاءات المطالعة مع العمل على تصليح المتعطل منها .

3-1/ الإفادة من التكنولوجيات الحديثة في تطوير الخدمات والأنشطة المكتبية:

من الضروري عند وضع أي تصور لخطط تطوير حالية أو مستقبلية أن يشتمل على الإجراءات الكفيلة بتبني تقنيات المعلومات الحديثة لما لها من أهمية كبيرة في سبيل رفع مستوى أداء العاملين ، فضلاً عن تقديم خدمات مكتبية متطورة ، لذلك عمد الباحث إلى تبنى جملة من الآليات للاستفادة من التطورات التقنية الحديثة والتي منها :

1-3-1/ تطوير النظام الآلي بالمكتبة الوطنية :

حرصاً من الباحث على التخطيط لتطوير أساليب العمل، وتحديث خدمات المكتبة الوطنية وتماشياً مع التطورات السريعة والحديثة في التكنولوجيات ، ولكي يتسنى للمكتبة الاستفادة من هذه التكنولوجيات ، لابد من توفير نظام آلي متكامل بالمكتبة الوطنية ، يتيح لها سُبل تقديم خدماتها بسرعة وكفاءة عالية من أجل تلبية احتياجات مستفيديها ، فإنه لابد من تجهيز المكتبة بأحدث النظم لاختزان واسترجاع المعلومات .

وقد تبين للباحث أن البنية الأساسية للنظام الآلي بالمكتبة الوطنية لا يزال دون المستوى فالذي تبين أن المكتبة الوطنية لحد كتابة هذه السطور تعتمد على نظام Minisis (HP3000)، الذي تجاوزه الزمن سواء على مستوى نوعية الخدمات أو المميزات التي يقدمها ، لذلك يقترح الباحث تصور مرحلي لتبني نظام آلي جديد ، وفق المرحلية التالية:

- **مرحلة اختيار النظام الآلي الجديد:**

هناك مصادر كثيرة يمكن من خلالها الحصول على معلومات تساعد في اختيار النظام الذي يناسب بيئة المكتبة الوطنية ، بما في ذلك البحث في الأدبيات ، وتصفح مواقع الانترنت المتخصصة ، وسؤال شركات توريد النظم ،وزيارة المعارض التقنية ، أو التعاقد من مجموعة من استشاريي نظم ، أو استشارة الهيئات والجمعيات المتخصصة ،والاستئناس بتجارب المكتبات الوطنية المماثلة ، لكن ينبغي التعامل مع المصدر الأخير بحذر فقد يقع المسؤولون عن المكتبة في حالة تبني المصدر الأخير في مزالق التفكير بأنه مادام قد ثبت ذلك النظام وأنه ملائم وصالح لأحدى المكتبات التي ركبته ، فهو بالضرورة صالح للمكتبة التي يعملون بها ، وقد لا يكون ذلك بالضرورة صحيحاً. [x]

من الضروري للتغلب على هذه المشكلة يقترح الباحث تشكيل لجنة تكون متكونة :

- المدير العام .
- المدير العام المساعد.
- أعضاء لجنة التخطيط والتطوير المقترحة سابقاً .
- الأمين العام .
- رئيس مصلحة الإعلام الآلي .
- استشاريي نظم .

على أن تعمل على اختيار أنظمة آلية متكاملة حديثة تتوافق مع المعايير والمواصفات الدولية ، على أن تكون من مهام هذه اللجنة ما يلي :[xi]

- القيام بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة للنظم المستخدمة في الوقت الراهن في بعض المكتبات ونشرها ، وذلك لإتاحة الفرصة للآخرين لاطلاع على تلك التجارب والإفادة من جهود والخبرات في هذا الشأن توفيرا للوقت والجهد والمال.
- إعداد دراسات علمية وافية تبين جدوى النظم المقترحة من بين النظم المتاحة في السوق ،على أن تتضمن تلك الدراسات التعرف إلى الاحتياجات والدوافع التي تبرر تبني النظام المناسب ، والموارد اللازمة لتنفيذ تطبيقاته من إمكانات مادية وقوى بشرية وبرامج زمنية للتنفيذ.

وعند تبني النظام من قبل هذه اللجنة لابد الأخذ في الحسبان الجوانب التالية :[xii]

- إمكانية نقل بيانات النظام القديم .
- التكلفة المتوقعة لتركيب النظام الجديد.
- جودة الأجهزة وطبيعة المساندة الفنية المقدمة .
- جودة البرامج والاحتياطات المقدمة لأمن النظام ومعالجة حالة التعطل .
- المدة الزمنية اللازمة لاستجابة كل وظيفة وكل وحدة من مكونات النظام الجديد
- الاحتمالات الممكنة للربط الشبكي والتوافق مع المقاييس العالمية .
- نوع وطبيعة التدريب المزمع توفيره لجميع جوانب النظام
- مصداقية الشركة الموردة للنظام وسمعتها في السوق واستقرارها المالي

ولعل الخيار المناسب في حالة المشروع المزمع تنفيذه يتمثل في شراء برنامج جاهز من السوق نظراً لما يتوافر في هذا الخيار من ميزات كثيرة أهمها :[xiii]

- التحديث المستمر والمتتابع من قبل الشركة المنتجة ، وبما يتوافق مع التطورات في مجال تقنية المعلومات .
- توافق البرنامج مع المواصفات والممارسات في مجال المكتبات ومراكز المعلومات
- توافق البرنامج مع المواصفات العالمية في مجال الاتصالات .
- ملائمة التسجيلة الببليوغرافية مع المواصفات العالمية .
- يتيح للمكتبة إمكانية الاستفادة من البرامج التعاونية بين الجهات ،مثل تبادل التسجيلات الببليوغرافية آلياً .
- إمكانية الربط بالشبكات العالمية خاصة الانترنت ،وذلك بوصف البرنامج نظاما مفتوحاً.
- أن يقدم البرنامج جميع الوظائف التي تهم المكتبة مع التركيز على محتوى وحدات النظام وفروعه ، ومدى التنوع الذي يمكن أن تقدمه على مستوى الوظائف كتحديد أهم المتطلبات الوظيفية الواجب توفرها في النظام والتي يمكن إجمالها في المعايير التالية :

معايير عامة	معايير خاصة	معايير النظم الفرعية
▪ مواصفات جهة الإصدار ▪ مواصفات بيئة التشغيل ▪ الأجهزة المساعدة التي يدعمها النظام ▪ المعايير الاقتصادية ▪ المعايير والبروتوكولات الدولية التي يدعمها النظام ▪ معايير التعريب ودعم اللغة العربية	▪ البحث والاسترجاع ▪ التصفح ▪ العرض ▪ الطباعة والتحميل الهابط / التنزيل ▪ الواجهات والبوابات ▪ وظائف المستفيد ▪ المساعدة والذكاء الاصطناعي ▪ دعم اللغة العربية ▪ الدعم الكامل لتطبيق سياسات المكتبة	▪ النظام الفرعي ▪ النظام الفرعي للفهرس المتاح على الخط المباشر ▪ النظام الفرعي للإعارة ▪ النظام الفرعي لضبط الدوريات ▪ النظام الفرعي للجرد ▪ النظام الفرعي للخدمات والاستفسارات المرجعية ▪ تقارير النظام

جدول يمثل التقسيمات الأساسية للمعايير المطلوبة في النظام الآلي المقترح [xiv]

- **مرحلة تشغيل النظام :**

بعد الانتهاء من مرحلة الاختيار النهائي للنظام على المكتبة الوطنية أن تبدأ مرحلة التشغيل (الاستعداد وتركيب الأجهزة والبرامج وإنشاء قواعد المعلومات وتهيئة الموظفين وتدريبهم على النظام الجديد ، ويسبق ذلك الاتصال بمنتج أو موزع النظام حيث يطلب منه عرض متكامل كما تتم مخاطبة الجهات الأخرى التي تستخدم النظام نفسه بغرض الاستئناس بتجاربها وتبادل البيانات والخبرات ، على أن تولي المكتبة الوطنية بالصيانة والتحديث وذلك لضمان استمرارية عمل المكتبة حيث ينبغي العناية بموضوع الدعم الفني وصيانة المعدات والنظم وذلك من خلال الاستعانة بالفريق الفني للشركة الموردة أو المتخصصين بمصلحة الإعلام الآلي بالمكتبة الوطنية .

1-3-2/ العمل على توفير منافذ لخدمات إلكترونية بالمكتبة الوطنية :

ستكون خدمات المكتبات التي تعتمد التكنولوجيا الرقمية في ظل مجتمع رقمي، ذات طابع خاص ومتطـــور، متســـــمة بالديناميكيـــة والفعالية التي ســـتحقق ، ولـو جزئيـاً عمليـة إتاحـة المعلومـــات لمن يريدونها دون قيـــد أو شرط ، وذلك من خلال أجهزة الاتصال المختلفة في إطار الاتصال العالمي، بهدف تدعيم عمليات البحث والتعليم وخدمة المجتمع ، وقد استخدمت هذه التكنولوجيا الحديثة في المكتبات لبعض الدول المتطورة، لما توفره من خصائص ومميزات نذكر منها : عقلنة استغلال الحيز المكاني، إمكانية الوصول المباشر للمعلومات، ضمان خدمات معلومات موضوعية وآمنة، تحسين المردودية وتطوير الأداء [xv]

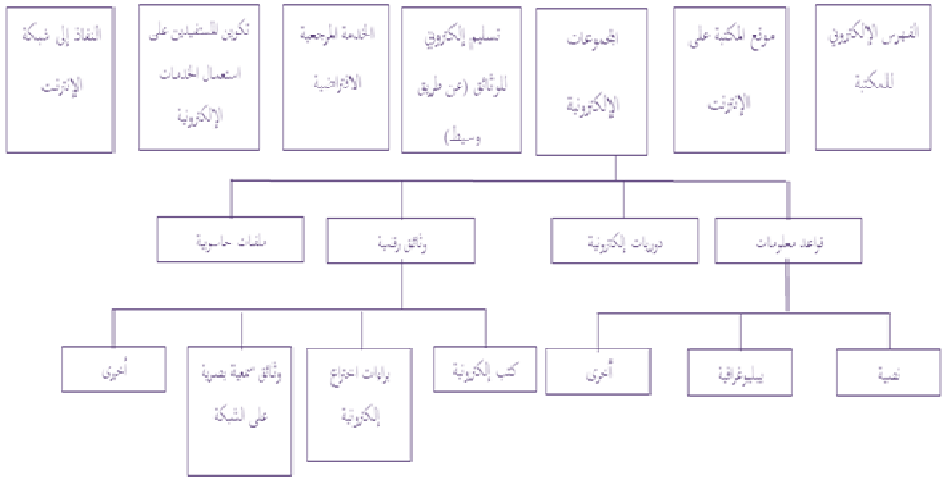

ومما سبق يمكن وضع تصور لاستحداث جملة من تلك الخدمات من خلال المنافذ التالية التي يوضحها الشكل التالي [xvi].

شكل رقم (02) : منافذ لخدمات الكترونية مقترحة بالمكتبة الوطنية

1-3-3/ الاستفادة من تبنى أنظمة RFID :

نظراً للتطورات الحديثة التي ظهرت ، والتي أتاحت للمكتبات فرصة استثمارها في تطوير خدماتها ، لذا يرى الباحث أن تعمل المكتبة الوطنية مستقبلاً على تبني هذا النظام نظرا لما سبق له من مميزات بالإضافة إلى تجنب بعض الصعوبات التي واجهت المكتبة والتي تبين كثير منها في الفصل الرابع .

فالنظام يعمل على توفير العديد من التطبيقات في مجال الخدمات المكتبية بالإضافة إلى أنها تساعد على إجراء العديد من العمليات المرهقة والروتينية للعاملين بالمكتبة الوطنية ونذكر من هذه التطبيقات ما يلي :[17]

- خدمات الإعارة الذاتية .
- خدمات إعادة الأوعية ذاتياً .
- عمليات الفرز والترتيب للمواد المعادة
- حماية مقتنيات المكتبة
- إدارة المجموعات
- إجراءات الجرد
- تحديد أماكن الأوعية
- ترتيب الأوعية على الرفوف

وعلى الرغم من الميزات غير المحدودة لهذا الأنظمة إلا أن هنالك بعض التحفظات على استخدام تقنية RFID على الرغم من بعض التحفظات على هذا النظام والمتمثلة في التكلفة العالية وعدم توافق تيجان الشركات مع بعضها [18] إلا إن إدارة المكتبة الوطنية قادرة على تجاوزها إذا ما رأت في تبني هذه الأنظمة وتطبيقها .

4-3-1/ توظيف إمكانيات بيئة *web 2.0* في تقديم خدمات المكتبة الوطنية :

من الناحية النظرية تعتبر بيئة ***web 2.0*** مواتية إلى حد بعيد لخصائص خدمات المعلومات التي تتيحها المكتبة الوطنية وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بجمهور مستفيديها الواسع والمتشعب الاحتياجات ، وفي ما يلي سيحاول الباحث عرض أهم خدمات المعلومات التي يمكن أن تُعدها وتتيحها المكتبة الوطنية وفق نماذج خدمات ***web 2.0*** [19]

أولاً: استغلال الشبكات الاجتماعية:

تعتبر الشبكات الاجتماعية من أحدث الاتجاهات الحديثة في عالم ***web 2.0*** ، لذا ونظراً لأهميتها فالمكتبة الوطنية قادرة على الاستفادة من مميزات هذه التقنية عبر موقع شبكة *Twitter* ، *Facebook* ، *Myspace* ، *Linkedin* ، ويمكن تعميم هذا المقترح على جميع المواقع الشبكات الاجتماعية الأخرى ، لأنها تملك نفس الخصائص والإمكانيات ، وبالتالي فالمكتبة الوطنية الجزائرية قادرة على استغلال هذه التقنية في :[20]

- تقديم خدماتها المرجعية عن طريق الآتي :
  - تقديم خدمات بعينها للمستفيد حسب احتياجاته مثل إتاحة خدمة ***RSS*** حيث يبث عن طريقها احدث الأخبار حسب سمات المستفيد والتي يذكرها عند تسجيله.
  - عمل مجموعات اهتمام خاصة بموضوعات محددة يتم مناقشتا من خلال موضوعات تطرحها المكتبة
  - يمكن للمكتبة استخدام الموقع كأداة لتقييم الخدمات ، حيث يتفاعل المستفيد مع الخدمات التي تبثها المكتبة ويتقدم بتقييم لها يعمل على تطوير من أداء المكتبة وخدماتها.
  - السماح للمستفيد بالسؤال عن كتاب بعينه أو مقالة معينة لكي يشعر انه في المكتبة من خلال هذه المواقع .
- **خدمة المناقشات وعقد الحوارات :**
  - يمكن عقد مناقشات تحاوريه بين المكتبة والمستفيدين والانتفاع بها في تطوير من أداء المكتبة وعقد ندواتها وآراء المستفيدين في الموضوعات الندوات والأنشطة .
  - قد تستفيد المكتبة من التفاعل المباشر باستخدام خدمة الحوارات المباشرة على هذه الشبكات والإجابة عن الكثير من أسئلة عن طريق هذه الخاصية

- تفاعل المكتبة مع هذه الشبكات سوف توفر لها عدد كبير من المستخدمين وطرح مناقشات وحوارات مختلفة عن جوانب وخدمات المكتبة سوف يتيح للمكتبة التطور والنمو .

- **خاصية الفيديو :**

من خلال هذه الخاصية تستطيع المكتبة الوطنية وضع الصور ولقطات الفيديو الخاصة بها والتي تشرح مثلا طريقة استخدام المستفيد للبحث الببليوغرافي الآلي الذي تستخدمه المكتبة لشرح لكيفية تقديم خدمة من الخدمات ،كذلك يمكن من خلالها إتاحة بعض الأفلام الوثائقية التي تعرف بالمكتبة وتطورها ،كما يمكن أن تقوم المكتبة الوطنية بإتاحة الصور لبعض الندوات والمؤتمرات التي تعقدها في رحاب فضاءاتها ، ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بخدمة *Flickr* التي تتيحها شركة *Yahoo* عبر شبكة الانترنت .

- **المستجدات وإعلانات المكتبة :**
  - يمكن للمكتبة إعلان أي نشاط أو أحداث سوف تعقد بها على مواقع هذه الشبكات على غرار موقعها الالكتروني ،حيث هناك إمكانية عقد مؤتمرات وبتها بث مباشر
  - الإعلام بما يحدث من تفاعلات داخل المكتبة عن طريق مواقع الشبكات سواء كتب حديثة الوصول أو دوريات أو تحديث للنظام بالمكتبة وغيرها من تفاعلات يمكن جعل المستفيد على اطلاع دائم بما يحدث من خلال هذه المواقع .
  - استغلال خاصية إرسال الرسائل القصيرة على الهاتف المحمول التي تتم عبها الشبكات الاجتماعية ويمكن لمكتبة إعلام المستفيد بأي معلومة عن طريق هاتفه المحمول .

- **خدمة تسويقية :** تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي مساحات يمكن استغلالها كمساحات افتراضية يمكن استغلالها بامتياز لتسويق خدمات المعلومات المكتبة الوطنية.[21]

- **التكشيف الاجتماعي في المكتبة الوطنية** : يعتبر تبنى خدمة التكشيف الاجتماعي (*Folksonomie*) من أهم الأمثلة التي تظهر جلياً مدى إرادة المكتبة الوطنية من منح مستفيديها دوراً أكثر فاعلية في الفضاء الافتراضي ، إذ أصبح بإمكان المستفيدين المشاركة في تنظيم وتصنيف ووصف مصادر المعلومات بمختلف أشكالها ، وهذا كفيل بأن يُسمح للمستفيدين بأن يتحكموا أكثر فأكثر في وسائل البحث الالكتروني تسمح خدمة التكشيف الاجتماعي لمهني المكتبة الوطنية أيضاً لاكتشاف لغة التعبير عن الاحتياجات لدى المستفيدين ، وهذا يساعدهم في تحسين طرق عملهم حتى تكون أكثر ملائمة لمتطلبات جمهور المستفيدين الفعليين وكذا المحتملين [22]

ثانياً: إنشاء مدونة خاصة بالمكتبة الوطنية :

باعتبار أن إنشاء مدونة وتزويدها بمحتوى رقمي لا يتطلب من الناحية العملية جهداً كبيراً ولا وقتاً طويلاً ، أمّا من الناحية المهنية فإنه ليس هناك ضرورة إلى مؤهلات وقدرات مهنية متخصصة حتى يتمكن موظفو المكتبة الوطنية من تحقيق استخدام جيد للمدونات ، فكيفي أن يكون لديهم اهتمام بسيط ولو بالقدر اليسير بالمدونات كي يتمكنوا من إنشاء وتسيير المدونة المقترحة بطريقة تسمح لهم بلوغ الأهداف المسطرة وحتى مسايرة أي تطور قد تعرفه المدونة [23].

وبعد هذا العرض المختصر لبعض خدمات *web 2.0* الممكن استغلالها من طرف المكتبة الوطنية ، حيث أن مجمل تطبيقات هذه البيئة تعتبر كخدمة إضافية وتكميلية لما يتيحه موقعها الالكتروني ، إذ أن تطور تطبيقات *web 2.0* لن يؤثر بدرجة كبيرة على خدمات المكتبة الوطنية ، حيث يبقى الخيار مفتوح أمام هذه الأخيرة في تبني أو عدم تبني هذه التطبيقات ،حتى وان زوال احد هذه التطبيقات لن يكون له تأثير سلبي بدرجة كبيرة على كيفية أداء المهنيين باعتبار أن استخدامهم

لهذه التطبيقات يكون دوما في إطار تكميلي لكيفية أداء مهامهم في الواقع .[24]

1-3-5/ الاستفادة من الاتجاهات الحديثة لتقنية الهواتف الذكية في تقديم الخدمات:

يمكن للمكتبة الوطنية تبني استخدام الهواتف النّقالة كأداة للتواصل الفعال و المباشر مع روادها والمستفيدين من خدماتها ، وذلك في استغلالها بالإحاطة الجارية لكل جديد متعلق بالمكتبة سواء منشورات صدرت عن المكتبة ، أو قوائم جديدة للمقتنيات أو أحداث أو الإعلان الملتقيات، بالإضافة إلى الاستعانة بهذه التقنية في إتاحة فهارس المكتبة و موقعها على الويب و محتوياته في تراكيب موائمة للتراكيب و المواصفات و البرتوكولات التي تتبناها الهواتف النّقالة.

ويمكن الاستعانة ببعض ابرز أنظمة الهاتف التي تتوفر على إمكانية احتواء خدمات المكتبة كما هو معمول في بعض المكتبات الوطنية كمكتبة هولندا الوطنية والمكتبة الوطنية للطب بفنلندا ، وعليه يتصور الباحث آلية انتقال المكتبة الوطنية الجزائرية إلى خدمات الهاتف النقّال ممكن جداً إذا ما تم إتباع منهجية المرحلية وفق التصور التالي:[25]

- **على المدى القريب :**
  - اللجوء إلى الهاتف النقال في تدعيم وتسهيل خدمة الإعارة والحجز للمواد الوثائقية .
  - التعريف بالمكتبة الوطنية لدى نطاق واسع بحكم انتشار الهواتف الذكية .
  - تمرير إعلانات مهمة للمسجلين بالمكتبة (مثل أوقات الافتتاح والغلق في المناسبات ،برامج المحاضرات والأنشطة الثقافية ، الاقتناءات الجديدة ...إلخ).
- **على المدى المتوسط :**
  - إمكانية استجواب الفهارس التي يفترض أنها متاحة على موقع المكتبة الالكتروني.
- **على المدى البعيد :**
  - خدمة البث الانتقائي للمعلومات .
  - إمكانية الاطلاع على مصادر المعلومات وتحميلها.

1-3-6/ العمل على استكمال تبني مشروع الرقمنة :

استكمالاً لمشروع تنبي الدراسة الحالية لجمل التكنولوجيات الحديثة ، فإن الباحث يقترح السعي لاستكمال مشروع المكتبة الوطنية الرقمية الذي بدأته المكتبة الوطنية ، وتطرح الدراسة الحالية هذا المقترح تحت مسمى " المكتبة الوطنية الرقمية "، حيث تبين للباحث أن إنشاءها وتنبي استكمال مخططها ، يُعد مطلباً أساسياً لتحقيق عدد من الأهداف العلمية والبشرية والاقتصادية ،في ظل المعطيات والتحديات التي تميز هذا العصر.

وقد تبين للباحث أن هذا المشروع يمكن أن يكون عاملاً في تحقيق أهداف المكتبة الرئيسية ، والمتمثل في إتاحة الإنتاج الفكري الجزائري في شكل إلكتروني وبالتالي يوفر كمًا كبيرًا من المعلومات ، ويُيسر سبل الوصول إليه، من خلال بيئة مرنة لغرض الاسترجاع .

ويبدوا أن الاتجاهات المستقبلية للمكتبة الوطنية نحو الرقمنة تحمل في طياتها الكثير من المؤشرات الايجابية التي من شأنها تعزيز دورها الريادي ، وبغرض تأكيد هذا الدور فعلى المكتبة الوطنية والقائمين عليها دعم مقومات البنية الأساسية للمكتبة الرقمية وذلك من خلال

- توفير التقنيات اللازمة لجعل المعلومات في متناول المجتمع الذي تخدمه .
- بناء رصيد من المعلومات الالكترونية التي يحتاجها المستفيدون في مختلف المجالات.
- حل المشكلات الإدارية والقانونية مثل حقوق التأليف والنشر التي تعيق مسيرة التعامل مع المعلومات .[26]
- العمل على استكمال رقمنة المخطوطات والتخطيط المستقبلي لرقمنة الكتب النادرة ، الدوريات القديمة ، منشورات المكتبة الوطنية وإتاحتها عبر بوابة خاصة.

1-4/ الموارد المالية بالمكتبة الوطنية الجزائرية :

من المفروض أن تعكس الميزانية خطة العمل والتطوير بالمكتبة ، فهي ليست مجرد تقدير ماليا للمدخل والنفقات في مدة معينة فقط، وإنما تمثل برنامجاً منطقياً وشاملاً وتنبؤا بوسائل تنفيذ الخطة ورسمها في المستقبل ، ولابد من توفير مخصصات مالية كبيرة للإدارة المركزية خلال المراحل الأولى للإنشاء والتطوير ،حيث تتطلب التجهيزات الأساسية مبالغ اكبر مما لو كانت الخدمات قد استقرت وتعمل بكل طاقتها ، وإذا كان تمويل العلميات والخدمات والأنشطة الجارية للمكتبة يتم سنويا وهي مدة قصيرة نسبيا فان التمويل طويل الأمد من أهم العناصر في التخطيط النمو المستقبلي ،وقد يتمثل هذا النمو في إنشاء مبنى جديد للمكتبة خلال سنوات معينة أو في الحصول على إعداد ضخمة من المواد في السنة أو غير ذلك من جوانب النمو ، وهذا ويتم إعداد تقديرات النمو التدريجي للاحتياجات المادية والبشرية اللازمة على مدى خمس سنوات إلى عشره سنوات وعليه ينبغي على المكتبة أن تأخذ في حسبانها نمو عدد المستفيدين منها وان تستجيب لمتطلبات هذا النمو ولابد أن تعكس الميزانية التضخم العالمي في أسعار المواد وغيرها من التجهيزات وعلى المدير المسؤول أن يعزز طلباته من الاعتمادات المالية اعتماداً على ذلك كله ، وعلى النسبة التي ينبغي أن تخصص للمكتبة [27]

وانطلاقاً من هذا فقد تبين للباحث عدم وجود خطط منظمة للبحث عن موارد مالية إضافية بخلاف الميزانية المخصصة للمكتبة ، ففي ضوء التضخم المالي وارتفاع الأسعار والضغط المتزايد على المكتبات لتقديم الخدمات، يرى الباحث أن على المكتبة الوطنية أن تدرك أن موازنتها غير كافية - مهما كانت تبدو للبعض من المسؤولين بكفايتها - وبالتالي عليها البحث عن موارد إضافية للتمويل تمكنها من تلبية احتياجاتها وأن تنظر إلى الموارد الإضافية للتمويل على أنها جزء أساس من مكونات الميزانية التي لابد أن تصرف وتستغل لاستخدام الخدمات أو النظم التكنولوجية الحديثة المقترحة سابقاً .

وعليها أن تدرك أيضا من أهمية البحث عن مصادر تمويل تعتمد على الجهود الذاتية لها ، ولا يتم ذلك ارتجالاً أو يخضع للصدفة ، بل يتم ذلك بموجب خطط مدروسة بشكل منتظم ، وفق رؤية واضحة أهمها: أن تنشأ إدارة أو قسم مهمته تنمية الموارد المالية للمكتبة الوطنية، على أن يلحق بمصلحة الميزانية ، لأنها اقرب مصلحة لمثل هذه الاهتمامات ، وعليه يجب أن تعمل هذه الإدارة على تدعيم النظم المالية للمكتبة الوطنية من خلال السبل المقترحة المتبعة ، والتي يؤمل أن تعمل بها هذه الإدارة :

- **استغلال رسوم الخدمات المقدمة والمستحدثة بالمكتبة الوطنية والتي منها :**
  - اشتراكات التسجيل والانخراط بالمكتبة الوطنية.
  - الرسوم مقابل الخدمات المقدمة أو المطلوب استحداثها كخدمة البث الانتقائي للمعلومات ، خدمة الإمداد بالوثائق ، خدمة الترجمة العلمية ،وخدمة التصوير والاستنساخ ، خدمة الانترنت.
  - رسوم الاشتراك في الندوات والحلقات الدراسية وبرامج التدريب التي تُقييمها مصلحة التكوين والتعاون ، فعادة ما يتحمل المشتركون في هذه الأنشطة الرسوم التي تغطي تكاليفها.
- **تنظيم حملات التبرع بالمال:** ويتم ذلك بتحديد هدف معين أو مشروع محدد يلزم تنفيذه كاستحداث خدمة من الخدمات أو تطوير وظيفة من الوظائف .
- **تشكيل لجنة لتنظيم حملات التبرع** لهذا الغرض وقد يحتاج الأمر إلى تعيين رئيس للحملة وربما يستعان بمتخصص في مجال الإعلان والتسويق وغير ذلك من الترتيبات.
- **تكوين مجموعة أصدقاء المكتبة** : يمكن تصميم موقع خاص بأصدقاء المكتبة على الإنترنت ، ويتضمن الموقع التعريف بالمهتمين بالمكتبة الوطنية والداعمين لها ماليا ومعنوياً، وحث الآخرين على المشاركة مع عرض أسماء المشاركين وبياناتهم وصورهم الشخصية على موقع الرسمي للمكتبة وفي مواقع المكتبة في وسائل الإعلام الأخرى كالشبكات

الاجتماعية في مقدمتها : *Twitter* ، *Facebook* .

- **بيع أو تسويق منشورات المكتبة الوطنية** أو المواد التي استبعدت من مجموعاتها وبيعها بسعر مخفض ، أو أي منتجات أخرى تعمل على ابتكارها على أن تحمل اسم المكتبة الوطنية وشعارها ، ويمكن استغلال المواقع الالكترونية التالية :
  - موقع المكتبة الوطنية الجزائرية نفسها [28]
  - موقع amazon [29]
  - موقع AbeBooks.com [30]
  - موقع half.com [31]
  - موقع ebay [32]
  - موقع Chegg [33]

ويمكن للمكتبة الوطنية تسويق كل ذلك أيضا من خلال التفاعلات الثقافية والمعارض الوطنية كمعرض الكتاب الدولي مثلاً و الذي يقام سنوياً في العاصمة ، ولعل الهدف من هذا العمل شيئين اثنين :

أولا : الاستفادة من العائد المالي منها .

ثانيا : التعريف بالمكتبة الوطنية والترويج لمنتجاتها الفكرية من خلال:

- استثمار الخبرات البشرية ومرافق المكتبة : مثل تأجير قاعات المكتبة للمؤسسات والجمعيات التي تفتقر إليها وبخاصة قاعة المحاضرات التي تتسم بجودة أثاثها ورحابة فضاءاتها.
- العمل على تسجيل نسخ من المواد السمعية والبصرية للمستفيدين مقابل رسوم معينة تكون في المتناول مع اعتبار حقوق النشر والتأليف
- العمل على استغلال مبادئ التسويق الجيد لبعض الخدمات كخدمات تصوير المخطوطات على الميكروفيلم عند طلبها من قبل الباحثين .
- الحصول على قوائم مطبوعة بالمراجع ، وإرسال المواد بالبريد
- إعادة فتح واستئجار مكان الأكلات السريعة والمرطبات على أن يؤجر القطاع الخاص ، وفقاً لمعايير مناسبة للمكتبة والمستفيدين .
- كما يمكن تخصيص بعض واجهات المكتبة الوطنية للإعلانات إلى تتوافق وأهداف المكتبة الوطنية .

كما لا يمكن تجاهل اتجاه حديث في تطوير الموارد المالية للمكتبات ، ولا يتأتى هذا إلا إذا عملت المكتبة الوطنية على تبني إحدى نظم التجارة الالكترونية ، إذ يمثل تطبيق التجارة الالكترونية أهمية كبيرة للمكتبات ، وعليه يرى الباحث أن الأهمية التي تحققها التجارة الالكترونية للمكتبة الوطنية تتمثل في استغلال مثل هذه النظم قد يساعد المكتبة في العديد من الأمور إذا ما اقتنعت بتبنيها ، ومن جملة تلك الأمور:[34]

- يسمح للمكتبة بأن تصبح مصدرا بيعياً للمعلومات .
- الارتقاء والارتفاع بمستوى إدارة الموارد المالية .
- تحقيق الانسجام بين المكتبة الوطنية والمكتبات المناظرة لها .
- الحصول على المعلومات في التو واللحظة على مدار الساعة .
- سهولة الوصول إلى الناشرين والموردين .
- خفض تكاليف الاقتناء.
- سهولة الاطلاع على الإنتاج الفكري وحصره .
- فتح أفاق جديدة للمكتبة في السوق الدولي والإقليمي.

- الحصول على كل جديد وحديث من موضوعات في مجال اهتمام المكتبة بتجدد مستمر.
- مرتكز لاسترجاع المعلومات (للرجوع إلى القوائم الببليوغرافية ومتابعة حسابات المكتبة المالية ، ومتابعة أوامر التوريد والى غير ذلك).

وعليه فالأمر متروك على اتساعه للإدارة المقترح إنشاؤها ، فإن المجال أوسع لاستثمار كل مرافق المكتبة الوطنية ، بحيث ينعكس على المكتبة ودخلها ، الذي لابد أن يُستغل في صرفها للتطوير والتحديث في بُنية المكتبة الوطنية .

5-1/ القوى البشرية العاملة بالمكتبة الوطنية :

يعد العنصر البشري من أهم موارد خدمات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات ، حيث يلعب دوراً أساسياً ومباشرا في إنجاح المكتبة في تأدية وظائفها، ويتوقف عليه قدرا كبيراً من فعالية المكتبة وكفاءاتها ، وعليه فللنهوض وللارتقاء بتلك القوى البشرية لابد من مراعاة المعايير الدولية التي توصي بأن تكون نسبة المتخصصين إلى غير المتخصصين 3/1 ، أما من ناحية الكفاءة فلابد من :

- أن يتم تعيين عدد من المتخصصين الموضوعيين للاستفادة منهم في اختيار واستبعاد المجموعات وتقديم الخدمات التي تفتقدها المكتبة الوطنية كالخدمة المرجعية ،خدمة الإحاطة الجارية ،خدمة البث الانتقائي للمعلومات خدمة إيصال الوثائق ،خدمة الترجمة ،خدمة التصوير والاستنساخ .
- السعي لتنمية العاملين بالمكتبة الوطنية مهنياً عن طريق تكثيف الدورات التدريبية المستمرة وحضور المؤتمرات وزيارة المكتبات الأخرى ،فبالرغم مما تقوم به المكتبة الوطنية من تنمية مواردها البشرية العاملة ، إلا أنها تظل جهوداً متذبذبة [35] وينقصها الشيء الكثير ، ويمكن تدارك هذا النقص من خلال التنسيق بينها وبين الجهات الأخرى المعنية بالتطوير المهني ، ومن بينها على سبيل المثال لا للحصر:
  - أقسام المكتبات في الجامعات الجزائرية وبالأخص جامعة الجزائر-2- باعتباره أقرب قسم للتخصص بالنسبة للمكتبة الوطنية .
  - مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني Cerist.
  - الجمعيات المهنية والمنظمات الإقليمية والدولية التي تقيم برامج للتعليم والتدريب المستمر
- عدم التوسع في الجوانب التقليدية للمهنة المكتبية على حساب الجوانب الحديثة المتعلقة بتوظيف التكنولوجيا في استخدام المعلومات ، حيث لاحظ الباحث من خلال مطالعته لأهم موضوعات الدورات التدريبية التي أقامتها المكتبة الوطنية في مقرها بالحامة ، أن أغلب البرامج تتناول موضوعات بعيدة عن التوجهات الحديثة للمهنة المكتبية المعاصرة ، ويمكن أن يتم تطوير هذه البرامج ، بحيث تستوعب التطورات الحديثة المتعلقة بالمكتبات الرقمية واستخدام القواعد والاتصال المباشر بقواعد المعلومات وشبكاتها وخدمات الانترنت وتطوراتها وغيرها ، وذلك كله من خلال ضبط سياسة محكمة ، وعليه يجب على القائمين على مصلحة التكوين بالمكتبة الوطنية الاستفادة واستثمار الإمكانيات الهائلة المقدمة في مجال تكنولوجيات المعلومات .

وهنا يمكن الاستئناس بقول **لانكستر** بأن التقنيات والتكنولوجيات الحديثة جعلت عاملي التدريب والتأهيل أكثر فعالية ،حيث يؤدي دورا مسانداً ومهماً ، و أصبح لها تأثير لا يستهان به حيث أدت المشابكة المعتمدة على الحاسوب إلى زيادة تعليم مهارات البحث عن المعلومات ، إضافة إلى ذلك إدخال مفاهيم جديدة للاختزان والاسترجاع مثل البحث والتنقيب في المطبوعات الالكترونية ، وإعادة تهيئة المعلومات والتعليم الجماعي واستكشاف المواقع المتاحة عبر الانترنت [36]

- أن تعمل مصلحة التكوين والتدريب بالتعاون مع مصلحة الإعلام الآلي على تصميم قاعدة بيانات متخصصة بمجالات التدريب والتأهيل بالمكتبة الوطنية ، على أن تحتوي على المعلومات الضرورية المتعلقة بكل الدورات التدريبية التي أقامتها المكتبة الوطنية بغرض الاستفادة من إحصائياتها في تحسين مستوى البرامج التي تقدمها ، ناهيك عن البيانات المتعلقة بالخبراء والمستشارين في المجال ، حيث يُستفاد منهم عند الحاجة ، ويتم ترشيحهم للمشاركة في الدورات بناء على أسس علمية بدلاً من الأسلوب الحالي الذي يعتمد على بعض الاجتهادات .
- ضرورة القيام بدراسات علمية شاملة للبرامج والدورات التدريبية المتوافرة ،حيث يشمل التقويم ،المحتوى الموضوعي والتنظيم وأسلوب التعليم ونوعية البرامج ، وذلك بغرض التعرف إلى جوانب القوة والضعف فيها ، ومن ثم معالجة السلبيات وتحسين مستوى تلك البرامج.
- ينبغي على متخذي القرار بالمكتبة الوطنية ترجمة دعمهم لمفهوم التعليم المستمر إلى واقع ملموس ، وذلك من خلال تقديم حوافز للالتحاق بالبرامج التدريبية .

6-1/ مجموعات المكتبة الوطنية :

تعد المجموعات ركيزة الخدمة بالمكتبات عموماً ، ومن أجل تقديم خدمة مكتبية فعّالة بالمكتبة الوطنية ينبغي التخطيط لإيجاد مجموعات قوية تثري الخدمة المكتبية.

1-6-1/ بناء وتنمية المجموعات :

1-1-6-1 / طرق التزويد ونظمه :

تبين للباحث أن المكتبة الوطنية تعتمد على ثلاثة مصادر لتنمية مجموعاتها المكتبية، وهي الشراء والإيداع القانوني والتبادل والإهداء ، ولعل هذه الطرق تتوزع عبر ثلاث مصالح ، وهي على النحو التالي مصلحة التزويد مصلحة الإيداع القانوني ومصلحة التبادل والإهداء ، وهذا من شأنه أن يربك سياسة التزويد بالمكتبة الوطنية ، نظراً لعدم وجود سياسة مكتوبة .

لذا يقترح الباحث أن تعمل المكتبة الوطنية في توحيد سياسيتها للتزويد من خلال العمل على التنسيق بين تلك المصالح على أن تعمل هذه الأقسام وفق سياسة وإجراءات موحدة تكفل لها التخطيط الأمثل لتزويد ، ويقوم كل قسم من الأقسام بتنمية مقتنيات المكتبة عبر الطريق المخصص لها بحيث تتكامل المقتنيات من خلال الطرق الثلاث للتزويد .

ويوصي الباحث في هذا الصدد على ضرورة اعتماد المكتبة الوطنية ممثلة في مصلحة التزويد بتجديد نظم التزويد وخاصة عبر شبكة الانترنت ، فهناك عدة نظم عالمية متخصصة في تلبية احتياجات المكتبات التقليدية والرقمية من أوعية المعلومات ومن أهم هذه النظم نظام *Acqweb* [37] للتزويد ، حيث يوفر الموقع العديد من المميزات التي من شأنها ان تساهم في رفع أداء المكتبة الوطنية وتجويد خدماتها.

2-1-6-1 / مسؤولية الاختيار:

ظهر للباحث أن مسؤولية الاختيار بالمكتبة الوطنية تقع ضمن اهتمامات رؤساء المصالح والأقسام التي تعنى بخدمة المستفيد ،بالإضافة إلى مصلحة التزويد لذا يقترح الباحث أن يوسع في نطاق مسؤولية اختيار المواد ليشمل كل من المدير كمسؤول أول على المكتبة ، ثم على المشرف على مصلحة التزويد كونه المسؤول المباشر ، مع اعتماد لجنة تزويد على أن تضم الأمين العام والمحافظين الرئيسيين والمحافظين وكذا رؤساء الدوائر ورؤساء المصالح التي تستقبل القراء ومصلحة التجهيز ، هذا دون إغفال الدور الذي يمكن أن يلعبه المستفيدون في تثمين عملية الاختيار ، باعتبارهم مركز الثقل التي تقوم عليه خدمات المعلومات في المكتبات

وعليه يقترح الباحث بضرورة تفعيل مشاركة المستفيدين في عملية اختيار المجموعات ، وعلى المكتبة الوطنية تبني فكرة إعداد بطاقة توصية تكون متاحة لكافة فئات المستفيدين وبخاصة الباحثين منهم الراغبين في توصية باقتناء مادة معينة .

3-1-6-1 / سياسة تنمية مجموعات المكتبة الوطنية:

على الرغم من المهام التي تقوم بها المكتبة الوطنية في تحقيق أهدافها المسطرة لها في هذا المجال والمتمثلة في اقتناء كل مصادر المعلومات الصادرة في الجزائر وخارج الجزائر بأي موضوع كانت أو بأي شكل كان وذلك من خلال خاصية الإيداع القانوني، ومن هذا المنطلق يبقى على المكتبة إن أرادت أن تسعى إلى وضع سياسة عامة في مجال تنمية مجموعاتها أن تراعي خصوصيتها كمكتبة وطنية.

وعليه فإن من الأهمية بمكان عند وضع السياسات المقترحة الأخذ في الاعتبار المعطيات التقنية الحديثة في مجال تنمية المجموعات فضلاً عن الاهتمام بتطبيق مفهوم المشاركة بالمصادر أو المجموعات التعاونية ، وهو الأمر الذي يفرضه الواقع الحالي والتصورات المستقبلية في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في مجالات المعرفة الإنسانية والزيادة الهائلة في الإنتاج الفكري والتي تجعل من غير الممكن لأي مكتبة - بما فيها المكتبات الوطنية - أن تطمح إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع مجالات اهتمامها .[38]

وفي هذا الصدد يرى الباحث أنه يجب عقد العديد من بعض الاجتماعات على مستوى المصالح المعنية بالمجموعات لمناقشة السياسات الخاصة بالاقتناء ومراجعتها وتنقيحها بما يتناسب والمعايير الحديثة للسياسات المعمول بها في المؤسسات الحديثة في مجال المكتبات والمعلومات للخروج بتصور متكامل لسياسة مكتوبة تعنى بتنمية المجموعات بالمكتبة الوطنية.

وإجمالا لما سبق يقترح الباحث جملة من الضوابط والخطوط العريضة التي تساعد على كتابة تلك السياسة والتي منها :

- العمل على وصف لمجتمع المستفيدين باختلاف فئاتهم سواء كانوا باحثين أو عامة أو حتى أطفال وكذا المعاقين بصرياً .
- تحديد فئات أوعية المعلومات التي ينبغي اقتناؤها والموضوعات التي لابد لتلك الأوعية أن تغطيها ولغاتها تلك الأوعية وهذا لا يتأتى إلا من خلال دراسة لاحتياجات المستفيدين
- تحديد مسؤولية الاختيار وأسسه ومصادره وضوابطه .
- توضيح موقف المكتبة الوطنية حيال ما يرد إليها من هدايا وتوضيح الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حالة رفض أو قبول الهدايا .
- النص على برنامج المكتبة الوطنية للتنقية والاستبعاد ، وأهم المعايير الخاصة بالأوعية التي يتم استبعادها

وعليه فإن من مزايا هذه السياسة أنها تصاغ وفق نتائج تقييم مسبق وهي قابلة للتغيير حسب الظروف ، ومن مزاياها كذلك أنها ترسم الخطوط العريضة التي تجعل الأعمال تسير في إطار منظم نحو تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها المجموعات .[39]

كما يجب أن تتم عملية تنمية المجموعات في ضوء اعتبارين أساسيين وهما :

- التعرف على الرصيد الفعلي الموجود حاليا بالمكتبة الوطنية حتى لا تكرر الإضافات الجديدة مواد موجودة بالفعل داخل المكتبة ، وهذا لا يتم إلا من خلال التحليل الكمي والنوعي لمجموعات المكتبة الوطنية وإعداد جرود دقيقة وشاملة لها ، وذلك لإبراز أوجه القوة ونواحي الضعف فيها .
- التعرف على الحاجات القرائية للفئات التي تخدمها المكتبة الوطنية ، وهذه الحاجات يمكن أن يتعرف عليها القائمون على شؤون المكتبة الوطنية من خلال تحليلهم لإحصائيات الإعارة أو من خلال التعرف على مقترحاتهم .

2-6-1/ المعالجة الفنية للمجموعات :

يعد الإعداد الببليوغرافي للمواد المكتبية من أهم متطلبات تطوير الخدمات بالمكتبة الوطنية ، حيث أظهرت مشاهدات وملاحظات الباحث لعمليات الفهرسة والفهارس الموجودة بالمكتبة أن الإعداد الببليوغرافي غير مكتمل ، وأن الفهارس البطاقية وحدها لا تحقق الأغراض التي أنشأت منها وعليه يقترح الباحث في هذا الصدد:

- أن تتم عملية المعالجة مركزياً بأن تعطى مصلحة المعالجة الوصفية والتحليلية صفة الإشراف المركزي ، وزيادة مهامها من خلال مراقبة ومتابعة العمليات الفنية التي تقام على مستوى مصالح التي تعالج كمصلحة المخطوطات والمواد السمعي البصري وكتابة تقارير تخص هذا المجال حتى تكون النظرة موحدة وشاملة فيما يخص العمليات الفنية المقامة بالمكتبة الوطنية .
- نظراً لمشاهدة الباحث لسلوكيات غير حضارية لبعض المستفيدين حول تعاملهم مع البطاقات الفهرسية بالنزع من الصناديق!! يقترح الباحث في هذا الصدد أن يخصص أعوان لمتابعة مواقع الفهارس والعمل على مراقبة سلوكيات المستفيدين وإرشادهم إلى الطرق المثلى مع العامل معها وذلك حفاظاً على سلامتها .
- العمل على استغلال قواعد البيانات الببليوغرافية بالمكتبة الوطنية التي يتيحها النظام الآلي وفق الآلية التالية :
  - العمل على توفير عدد معتبر من المنافذ أو النهايات الطرفية للفهرس الآلي بالمكتبة الوطنية لتسهيل الإفادة من النظام ، على أن تكون بالقرب من صناديق الفهارس البطاقية
  - وضع برنامج تدريبي دقيق ومنظم يتم بصورة دورية لتعريف المسجلين بالمكتبة بالنظام وتدريبهم على كيفية استخدامه.
  - وضع لوحات إرشادية بجانب النهايات الطرفية للفهرس الآلي وتوضح كيفية استخدام النظام وطرق البحث.
  - مراجعة كافة تسجيلات الفهرسة في النظام للتأكد من صحة بياناتها وتمثيلها الفعلي لمجموعات المكتبة الوطنية ، مع التأكد من صحة رموز التصنيف ورؤوس الموضوعات للارتفاع بنسبة الدقة في استرجاع المعلومات الببليوغرافية من الفهرس الآلي .
- الاعتماد على الطبعة المعدلة 21 من تصنيف ديوي العشري في ترتيب وتصنيف المواد والمجموعات المكتبية ، بدلاً من الطبعة 20 التي ما يزال ساري العمل بها بالمكتبة الوطنية

وحتى تكتمل حلقات هذه المنظومة التطويرية ينبغي على القائمين على المكتبة الوطنية تبني بعض الإجراءات التطويرية التي تمهد الأرضية المناسبة لانطلاق مشروعات تعاونية بينها وبين باقي المكتبات ومراكز المعلومات سواء الوطنية منها أو الدولية ومن جملة تلك الإجراءات :[40]

- الانضمام إلى التكتلات المكتبية منها الفهرس العربي الموحد الذي يساعد على تقنين الممارسات الفنية والعمل على توحيدها ، بما في ذلك الفهارس المحوسبة والكشافات والمستخلصات وقوائم رؤوس الموضوعات وغير ذلك.
- الاستغلال الأمثل لشبكة الانترنت وما تقدمه من دعم في مجال الإجراءات الفنية فضلا عن الاطلاع على معظم المكتبات العالمية المتاحة على الشبكة وأدلة إجراءاتها وسياساتها والاستفادة منها .
- إنشاء وتطوير قواعد البيانات الببليوغرافية لمقتنيات المكتبة الوطنية وفق المعايير والقواعد المعتمدة عالميا وبخاصة تسجيلة (*MARC21*) ، وإتاحتها عبر الموقع الإلكتروني للمكتبة الوطنية على شبكة الانترنت .

3-6-1/ الاتجاهات النوعية للمجموعات :

ويأتي تخطيط الاتجاهات النوعية للمجموعات كما يراها الباحث :

- **الشكل :** على المكتبة الوطنية أن تعمل على اقتناء كافة أشكال مصادر المعلومات وبخاصة مصادر المعلومات الالكترونية التي يلاحظ أن المكتبة الوطنية تفتقد إليها ، مع أنها من المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الحديثة في المكتبات على عمومها.

- **اللغة :** ويرى الباحث في هذا الصدد أنه يتعين على المكتبة الوطنية أن تقتنى الأعمال الأساسية في المجال بلغة النشر السائدة في ذلك المجال فمثلا كتب القانون يهتم فيها بالكتب الصادرة باللغة الفرنسية والتكنولوجيا بالانجليزية وهكذا دون الإغفال عن تنويع الاقتناءات من الناحية اللغوية وعدم إهمال المطبوعات باللغات الأخرى ، وهذا من شأنه إثراء المجموعات بشرط أن يكون بطريقة مدروسة وأن تؤخذ في عين الاعتبار احتياجات المستفيدين منها .
- **الموضوع :** على المكتبة الوطنية أن تمنع تضخم المجموعات في أحد الموضوعات على حساب الموضوعات الأخرى ، وأن تلتزم المكتبة الوطنية باقتناء الأوعية في كافة الموضوعات التي تدخل في نطاق اهتمامات المستفيدين .

1-6-4/ صيانة وحماية المجموعات :

صيانة وحماية المجموعات تعتبر من أهم المتطلبات التطوير ، خاصة وأنها تعتبر أحد العوامل التي تساعد على زيادة العمر الافتراضي للمجموعات المكتبية ، وأيضا تساعد على تنشيط الخدمات وتفعيلها ، وعليه يقترح الباحث اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لصيانة مجموعات المواد المكتبية بالمكتبة الوطنية ووقايتها من التلف ، ومن جملة تلك الإجراءات ما يلي

1-6-4-1/ أمكنة الحفظ:

تعتبر المخازن لها الأهمية بمكان في الحفاظ على المجموعات المكتبية ، ومن هذا المنطلق لاحظ الباحث وجود بعض المواد والمجموعات المكتبية وبخاصة مجموعات مصلحة الإهداء والتبادل مصلحة المعالجة الفنية ،مصلحة في الطوابق السفلية ، وعليه يوصي الباحث بضرورة العمل على وضع وتخصيص الكتب والمواد التي تقع تحت الطوابق السفلية في الطوابق المخصصة للتخزين وتحديداً من الطابق الخامس إلى العاشر خصوصاً وان المكتبة الوطنية تتسع لذلك ، ولعل هذا الإجراء يأتي لاجتناب أي كارثة قد تصيب المجموعات المتواجدة بتلك المخازن كما حدث في فيضان الذي لحق بالمكتبة الوطنية يوم 2010/10/18 [41]

1-6-4-2/ أمن المجموعات ومنع سرقتها :

على الرغم مما تقدمه المكتبة الوطنية من خدمات لمستفيديها ،كخدمة المطالعة العامة ، والإعارة الخارجية بلا مقابل لجميع مرتاديها ، وفتح أبوابها أمام جمهورها لساعات طويلة قد تصل إلى أكثر من 10 ساعات يومياً ، إلا أن بعض المستفيدين مازالوا يمارسون بعض العادات السيئة ، لعل أبرزها سرقة المواد المكتبية ، وفي سبيل القضاء على سرقات المواد المكتبية من المكتبة الوطنية أو على الأقل الحد منها يقترح الباحث ما يلي :

- التشديد على تطبيق إجراءات الردع الخاصة بإعادة المواد المعارة ، فالذي لاحظه الباحث أن المكتبة الوطنية لا تنتهج أساليب رادعة لمنع سرقة المواد ، على الرغم من أن تصميم المكتبة الوطنية ونظامها الأمني الذي يتوافر على العديد من الميزات.
- تشديد الرقابة على المدخل الخاص بالمستفيدين سواء من خلال شاشات المراقبة أو أعوان الأمن ، وذلك أن ما لاحظه الباحث من فتور الحس الرقابي لدى أعوان الأمن في هذه النقطة ، مما أتاح للكثير ممن ليس لهم حق الدخول للمكتبة والولوج فيها بحرية !!

ولعل تشديد الرقابة قد يقلل من فقد المواد المكتبية نتيجة السرقة ، وهذا يعتبر مطلباً أساسياً في حماية مجموعات المكتبة الوطنية والحفاظ على مجاميعها ، وعلى الرغم من توافر تقنية الشريط الممغنط التي توضع غالباً في المواد ، إلا أن ذلك لم يمنع من سرقة المجموعات ، ولعل مرد ذلك يعود إلى عدم استغلال هذه التقنية وعدم تفعيلها سواء على مستوى مداخل ومخارج قاعات المطالعة العامة أو المخرج الرئيسي للمستفيدين.

1-6-5/ الاستبعاد:

لابد وأن تتضمن عملية التنقية والاستبعاد نفس العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند الاختيار وبناء المجموعات حيث أن هذه العملية تعمل على تنشيط استخدام المجموعات،

وذلك بجعل الأوعية التي تهم المستفيد فقط هي التي على الأرفف وتنحية المجموعات غير الملائمة جانباً وعلى المكتبة الوطنية والقائمين عليها أن يُعدو قوائم بالمواد التي حدث لها تعطل " هي ظاهرة تأثر الإفادة من الوثائق بعامل الزمن والنسخ المكررة بدون حاجة والمواد الممزقة والتالفة والتي لا تمثل اهتمامات المستفيدين الحالية" [42] ، ويتم عرض هذه القوائم على لجنة فنية متخصصة تعمل تحت مظلة مصلحة التزويد لأخذ آرائهم في استبعاد هذه المواد من مجموعات المكتبة ،وتحديد أكثر من خيار للاستبعاد ، فقد تبين من معاينة الباحث أن المكتبة الوطنية تقتصر على حالة واحدة للاستبعاد ألا وهي التخزين ، ولأن كان الاستبعاد ضرورياً في حالات أخرى لا تقل أهمية عن التخزين ، فإن الاقتصار على هذه الحالة لا يمكن قبوله ، إذ من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النمو المستمر لمجموعات المكتبة الوطنية ، وكذا طاقة استيعابها في المنظور المستقبلي.

ويقترح الباحث في هذا الصدد جملة من الطرق لاستغلال هذه المواد التي استقر عليها الرأي باستبعادها منها :

- إقامة معارض مفتوحة في بهو المكتبة الوطنية ، أو من خلال مواقع بيع الكتب الالكترونية التي سبق ذكرها لبيع تلك المواد بأسعار مخفضة ، والاستفادة من عائداتها بدلاً من تخزينها .
- رفد مصلحة الإهداء والتبادل لتفعيل دورها والاستفادة منها في هذا الجانب .

6-6-1/ الجرد:

يقترح الباحث في ظل غياب عمليات الجرد العام للمجموعات على مستوى المكتبة الوطنية ، تشكيل خلية خاصة تتكون من رؤساء المصالح المعنية بالمجموعات تشرف عليها لجنة التخطيط والتطوير المقترحة سابقاً على أن تستعين في عمليات الجرد هذه بمجموعة من العاملين ، وكذا المكلفين بمخازن المكتبة الوطنية .

ومهمة هذه الخلية هي محاولة مراجعة المواد الموجودة على رفوف المكتبة ومخازنها وعلى سجلات القيد وتسجيل البيانات في محضر الجرد العام ، على أن يرفع تقريرها إلى لجنة التخطيط والتطوير لاعتمادها .

هذا ويمكن لهذه الخلية المقترحة أن تستعين في عملها هذا بتقنيات الجرد الآلي التي يمكن أن تتيحها التكنولوجيات الحديثة ، على أن تخصص سنوياً في نهاية كل السنة دراسية أي مع بداية شهر جويلية حيث يقل الإقبال على المكتبة حتى لا تتأثر كثيراً في سيرورة خدماتها.

الخلاصة :

استناداً للعرض السابق يرى الباحث أن تطوير أداء المكتبة الوطنية الجزائرية وتجويد خدماتها ، يكمن بالدرجة الأولى في التخطيط العلمي لاستغلال الإمكانيات المتاحة بالمكتبة الوطنية ، والارتقاء بمستوى الخدمات الحالية وتطويرها واستحداث خدمات أخرى عن طريق تقويم المقومات التي تستند عليها المكتبة الوطنية في تقديمها لتلك الخدمات .

وعليه فما نوقش سابقاً ما هو إلا تصور لملامح عامة لخطة تطويرية اجتهد فيها الباحث بعد أن قام بالاطلاع على بعض الأدبيات التي تعنى بمجالات التطوير في المكتبات ، ولعله من المفيد قولاً أن تقديم تصور شامل ودقيق لمخطط التطوير لن يستطيع الباحث بمفرده أن يقوم بتصميمه وبنائه، لأن مثل هذا العمل أو التصور يحتاج إلى تضافر جهود عدد كبير من الجهات ذات العلاقة ، لذا يأمل الباحث أن تعمل المكتبة الوطنية الجزائرية ممثلة في القائمين عليها بدراسة هذا التصور ، والعمل على تقويمه ، ومن ثم تبنيه خصوصاً في ظل المكانة التي تتمتع بها المكتبة الوطنية ، على الرغم من قلة الإمكانيات المتاحة حالياً بالمكتبة الوطنية ، وغير الكافية لتطوير الأداء وتحسين الخدمة المكتبية ، وبالتالي الحاجة لوضع مزيد من الإمكانيات مع ترشيد ما هو متاح وتوجيهه الوجهة الصحيحة ، وهو قرار إداري في المقام الأول .

قائمة المراجع والإحالات :

(1) عباس ، هشام عبد الله . **الركائز الأساسية للنظام الوطني للمكتبات العامة في المملكة العربية السعودية** .الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ،1993 ، ص. 11

(2) العمران، حمد إبراهيم. **الخدمات المعلوماتية في مراكز المعلومات المتخصصة**.[على الخط]. متاح على:

http://www.informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&

(3) دسوقي ، فايزة أحمد. **السلوك غير السوي للمستفيدين في المكتبات** .الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ،2006 . ص114- 115

(4) التي كانت فيما سبق ملحقات بالمكتبة الوطنية ، وتم تحويلها إلى مكتبات ولائية للمطالعة العمومية بنص المرسوم التنفيذي رقم 08-235 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ، الموافق 26 يوليو 2008

(5) حسام الدين ، مصطفى. تطوير المكتبات العامة في مصر: رؤية مستقبلية. cybrarians journal . ع 6(سبتمبر 2005) .[على الخط]. متاح على:

http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=357:2009-07-12-07-43-00&catid=155:2009-05-20-09-58-36&Itemid=68>

(vi) المرسوم تنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 2 محرم عام1414هـ الموافق 22 يونيو سنة 1993 الذي يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.

(vii) مثل:

- المرسوم التنفيذي رقم 93-344 المؤرخ في 14 رجب 1414 الموافق لـ 28 ديسمبر 1993
- المرسوم التنفيذي رقم 94-292 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1415 الموافق لـ 25 سبتمبر 1994
- القرار الوزاري المشترك المتعلق بالتنظيم في المكتبة الوطنية الجزائرية المؤرخ في 8 محرم 1417 الموافق لـ 29 ماي 1996
- المرسوم التنفيذي رقم 99-296 المؤرخ في 8 رمضان 1420 الموافق لـ 16 ديسمبر 1999
- المرسوم التنفيذي رقم 05-489 المؤرخ في 20 ذو القعدة عام 1426 هـ ، الموافق ل22 ديسمبر سنة 2005
- القرار المؤرخ في 17 شعبان 1427 هـ الموافق 10 سبتمبر6 لسنة 2006 المتضمن تعيين أعضاء المجلس التوجيهي بالمكتبة الوطنية .
- المرسوم التنفيذي رقم 08-235 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق 26 يوليو 2008 .

(viii) سلفستر ، غي . **مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية** . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 1990م ، ص.69

(ix) هلال ، رؤوف . **التجهيزات في المكتبات ومراكز المعلومات في ظل البيئة الرقمية** . مكتبات . نت، مج 4،ع1- 2 (يناير- فبراير 2003) ، ص، 19

(x) السالم ، محمد سالم . **التخطيط العلمي لبناء المكتبات المعاصرة : المكتبة المتخصصة أنموذجا** . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية . مج15،ع2 ، يوليو – ديسمبر2009، 79-80

(xi) القحطاني ، جوزاء بنت محمد . **مكتبات ومراكز المعلومات الوزارات في المملكة العربية السعودية : دراسة للواقع وخطة مقترحة للتطوير**.الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2011 ، ص252

(xii) السالم ، محمد سالم. **التخطيط العلمي لبناء المكتبات المعاصرة : المكتبة المتخصصة أنموذجا** . مرجع سابق ، ص82

(xiii) السالم ، محمد سالم . المرجع نفسه ، ص80

(xiv) إبراهيم ، رندة إبراهيم . **معايير اختيار النظم الآلية المتكاملة في المكتبات الجامعية**. الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ،2009 ، ص216

(xv) بطوش ، كمال . **المكتبة الجامعية العربية في ظل مجتمع المعلومات حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية** مجلة العربية 3000،ع1، 2003 .[على الخط].متاح على : / http://alarabiclub.org/index.php?p_id=213&id=250

(xvi) نذير ، غانم . **خدمات المكتبة الرقمية : مقوماتها وطرق تقييمها** .نشر ضمن أعمال المؤتمر الحادي والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم) "المكتبة الرقمية العربية عربي @نا : الضرورة ، الفرص والتحديات (6-8 أكتوبر 2010م.) الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 2010 ص. 96

(17) محمود، محمود سيد عبده. **تطبيقات أنظمة التعريف بترددات الراديو (RFID) في المكتبات: نموذج مقترح للمشاركة في مشروع ائتلاف مكتبي لتطبيق أنظمة RFID في المكتبات المصرية** . Cybrarians Journal . ع 27، ديسمبر 2011 .[على الخط]. متاح على :

>http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=593:rfidlib&catid=253:2011-11-28-21-19-37&Itemid=87<

(18) معوض ، محمد عبد الحميد . **تقنية RFID في المكتبات**. مجلة المعلوماتية ع.18 .[على الخط] . متاح على:

http://informaticsjournal.net/articles.php?artid=298

(19) مبرك ، سامي . **المكتبة الوطنية في بيئة الويب 2.0 : نحو نموذج جيل ثاني للمكتبات الوطنية العربية ودوره في مواصلة إرساء مجتمع المعرفة العربي المعاصر** . المؤتمر ال23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الدوحة (قطر) 18- 20 نوفمبر 2012، ص932 .[على الخط] . متاح على:
http://arab-afli.org/shared/emad/afli23/session20/AFLI23-2012_Samy.pdf

(20) مجاهد ، أماني جمال . **استخدام الشبكات الاجتماعية لتقديم خدمات مكتبية متطـــورة** . دراسات المعلومات .ع.08 ، مايو 2010 .[على الخط]. متاح على:
http://www.informationstudies.net/images/pdf/86.pdf

(21) مبرك ، سامي . **مرجع سابق** . ص 933

(22) مبرك ، سامي . **المرجع نفسه** ، ص 934

(23) مبرك ، سامي . **مرجع سابق** . ص939

(24) مبرك ، سامي . **مرجع سابق**، ص.934

(25) باكيلي ، يحي . **إشكالية المكتبات العامة في الجزائر ودورها في إتاحة المعلومات وتكنولوجياتها للجمهور العام** .أطروحة دكتوراه : جامعة الجزائر -2- : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية : قسم علم المكتبات والتوثيق ، 2010 ، ص.426

(26) السالم ، سالم محمد ، المعثم ، نبيل عبد الرحمن . **تقنية المعلومات في مكتبة الملك فهد الوطنية** . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2011 .ص209-210

(27) عباس ، هشام عبد الله . **الركائز الأساسية للنظام الوطني للمكتبات العامة في المملكة العربية السعودية**. مرجع سابق ص. 103

(28) http://www.biblionat.dz/

(29) http://www.amazon.com/

(30) http://www.abebooks.com/

(31) http://books.half.ebay.com/

(32) http://books.shop.ebay.com/

(33) http://www.chegg.com/

(34) الدوي ، إبراهيم أحمد عبد الخالق. **التجارة الالكترونية : دراسة تطبيقية على المكتبات** . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ،2010 ، ص194

(35) هذا ما خلصت إليه الباحثة نجية بلحواش في دراستها الموسومة بـ : التنمية المهنية للمكتبين العاملين في المكتبة الوطنية الجزائرية ، وهي مذكرة ماجستير نوقشت بجامعة الجزائر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية : قسم علم المكتبات عام 2008 م

(36) قاري ، عبد الغفور عبد الفتاح ؛ قمصاني ، نبيل عبد الله . **شبكات المعلومات والاتصالات ومدى توظيفها في بيئة المكتبات** . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ،2010 ، ص218-219

(37) http://www.acqweb.org

(38) القحطاني ، جوزاء بنت محمد . **مرجع سابق** ، ص250

(39) شريط ، نور الدين. **تنمية المجموعات في المكتبة الوطنية الجزائرية : دراسة تقييميه لرصيد المطالعة العامة واستخدامه**. مذكرة ماجستير : جامعة الجزائر : قسم علم المكتبات والتوثيق ، 2004.، ص122

(40) القحطاني ، جوزاء بنت محمد . **مرجع سابق** ، ص265 -266

(41) المكتبة الوطنية الجزائرية .**التقرير السنوي لمصلحة التجليد** ،2011 ، ص4

(42) عطا ، زينب إسماعيل علي. **الخدمة المكتبية العامة في محافظة أسيوط : دراسة ميدانية لواقعها وتخطيط لمستقبلها** . رسالة ماجستير: جامعة المنوفية: كلية الآداب : قسم المكتبات والمعلومات ،2007 ص 172